



الهجرة، وأن علاقتها بالاتحاد الأوروبي قد تزداد سوءاً، ما دفع الرئيس سعيد إلى التحرك شخصياً لمطالبة السلطات المحلية في المحافظات التي تنطلق منها الهجرة السرية المنظمة إلى التحرك بسرعة لتطبيق الأمر، خاصة أن الوضع بدأ يستهدف صورته كرئيس يفترض أن يكون قويا وحازما وقادرا على ضبط الأمور ليكون المحاور الرئيسي مع الخارج. لكن هذا الوضع الخطير لا يزعج الحكومة والأحزاب ورئاسة الجمهورية، والجميع يركز على لعبة تقليم أظافر الخصوم والخروج كابرز مستفيد من معارك سياسية باتت مكشوفة ومقرفة، فيما يجد الشعب نفسه مجبرا على المتابعة وإبداء الأسف لوضع بلاده.

## الصراع السياسي يراكم الأزمات على تونس

في معركة مع الوقت لزرع أنصار له وللأحزاب الداعمة له في قلب الإدارة، والحفاظ على دور محوري في الحكومة المقبلة حتى وهو خارجها، في استنساخ للدور الذي لعبه رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد.

من جانبه، يريد اتحاد الشغل (منظمة العمال الأكثر شعبية) أن تتم الإنتخابات عبر قنوات يكون هو طرفا فيها، مثل انتداب ما يعرف في تونس بالناواب، وهم بالآلاف، وكانوا دخلوا بشكل عرضي ونجح الاتحاد في فرض انتدابهم على دفعات ضمن مفاوضات ترصية وتهديئة خواطر مع الحكومات المتتالية، التي تعمل على استرضاء الاتحاد وكسبه في صفها، حتى وإن قدمت له تنازلات مؤلمة تكون بمثابة الغام تحت أقدام الحكومات القادمة.

وبالنسبة، فإن التعامل مع الملف الاجتماعي كقوة مناورة وتفاوض سياسي جعل الحكومات المتتالية تنظر إلى ملف التشغيل كحلول وقتية، بدل البحث عن حلول دائمة، تقوم على دعم الاستثمار في القطاعين الحكومي والخاص، وتطوير القوانين، ومقاومة الفساد، خاصة الفساد السياسي الذي يرهق الدولة ومستقبلها في التفاوض الحكومي والمكاسب الحزبية.

ورغم الضغوط القوية من الجهات المانحة، وخاصة صندوق النقد الدولي، فلا يؤمن أن تبدأ أي حكومة تنفيذ الإصلاحات المؤلمة التي تطلب منها، وخاصة ما تعلق بالشفافية ومكافحة الفساد، والكف عن إغراق الدولة بالانتدابات، ووقف سياسة شراء السلم الاجتماعي بالزيادة في الرواتب والعلوات وتفضيل نسب ود اتحاد العمال على وضع إستراتيجية نقيض قاسية كجباة ضرورية لإنقاذ البلاد.

والاعتمادات والإضرابات، التي عطل بعضها، بشكل شبه كامل، قطاعات الفوسفات والنفط في الجنوب، تلجأ الحكومة والأحزاب المختلفة للخروج من هذه الورطة إلى مناورة فتح أبواب التوظيف في القطاع العام، أي أن تتولى الدولة إطلاق وعود لانتداب الآلاف ثم تضطر لاحقا إلى التخلي عن تعهداتها لاستحالة ذلك عمليا.

وهذا أمر مفهوم، فالطبقة السياسية التي تحكم البلاد منذ عشر سنوات، وحولتها إلى ما يشبه الدولة الفاشلة، لا تمتلك خبرات في الحكم، وهي تنظر إلى الدولة على أنها الجهة الوحيدة التي يجب أن تتحكم في الاقتصاد وتتولى توفير الخدمات للناس، وخاصة توظيفهم وتحقيق الرفاهية لهم، وهي دولة افتراضية لم يشهد العالم مثيلا لها في أي تجربة سابقة، بما في ذلك تجارب الدول التي تبنت رؤية طوباوية للماركسية.

ورغم استحالة ذلك، تطلب مختلف الأطراف السياسية الدولة بتولي مهمة وتوظيف الآلاف من خريجي الجامعات، وعشرات الآلاف من العمال المؤقتين الذين تم توظيفهم في مهن وهمية ترتبط بالبيئة والبلديات (المحليات) خلال موجة احتجاجات تلت سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

ومنذ أيام تبني البرلمان قانونا يضع سقف أربع سنوات لانتداب خريجي الجامعات الذين من على تخرجهم أكثر من عشر سنوات، والانتداب المقصود به التوظيف في مؤسسات الدولة، لكن الحكومة قالت في رسالة للبرلمان إنها لا تمتلك الاعتمادات الكافية لانتداب هؤلاء، وأن القانون شعبي، في الوقت نفسه يستمر رئيس حكومة تصريف الأعمال في إغراق الإدارة بالتعيينات والترقيات

العشوائى للحدود والتخلي عن فكرة العزل الإجباري للقادمين من الخارج، تحت ضغط رجال الاقتصاد والسياحة الذين اعتبروا أن الحكومة تهورت حين أغلقت البلاد كلياً بدل بناء إستراتيجية تقوم على التعايش مع الفايروس.

والآن، بدا أن الحكومة قد سلمت الأمر للأقدار لإدارة ملف حساس، خاصة بعد أن أقال وزير الصحة السابق وسلمت حقيبة مؤقتا لوزير الشؤون الاجتماعية، إن لا يمكن لوزير من خارج ميدان القطاع الصحي أن ينجح في تجميع أهل القطاع وتحويلهم إلى لاعب محوري وفاعل وملتحمس فيما هو منقل بهموم حقيقتين وزاريتين ودوره يقف عند الإشراف الشكلي بانتظار حسم الخلافات وتشكيل حكومة جديدة.

والفارقة أن الحكومة التي نجحت في الحد من مخلفات كورونا اجتماعيا وصحيا وحازت على إشارات محلية وخارجية، استقالت وتفكك داعموها وتحولوا إلى أعداء في ظرف أسابيع قليلة، خاصة بعد أن ظهر رئيس الحكومة إلياس الفخاخ في وضع صعب بسبب شبهات تضارب المصالح واستثمار موقعه لتحقيق مكاسب لشركائه خلال نفس الفترة التي كانت البلاد تشهد حركة تضامن وتبرعات واسعة لدعم جهود حكومته في مواجهة الوباء.

لكن الأهم من كل هذا، أن الحكومة اعتبرت أن التطويق المؤقت لانتشار الوباء نصر سياسي لها ولرئيس سعيد الذي يقف وراءها، ولم تضع أي برامج ولا خططاً لتطويق مخلفات كورونا على الوضع الاجتماعي خاصة مع إغلاق مؤسسات اقتصادية وعجز أخرى عن دفع رواتب موظفيها والإبقاء بعدداتها لمؤسسات التأمين ودفع الضرائب للدولة، وتحت ضغط الاحتجاجات الشعبية



مختار الدبابي  
كاتب ومصحف تونس

بات من المؤكد أن تكون الأشهر القادمة صعبة على تونس في ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وخاصة في ظل أزمة سياسية مزمنة تتم معالجتها بالهروب إلى الأمام، ونقل الأزمات إلى الخصوم بدل التوافق على حلها.

### من الواضح أن الأمور ستزداد صعوبة مع تلويح صندوق النقد بوقف القروض وتراجع أداء السياحة تحت ضغط المخاوف من كورونا فضلا عن الإهمال الذي يقابل به قطاع الفلاحة

ورغم أن المؤشرات تجمع على شئنا الاقتصادي والاجتماعي صعب، فإن الأحزاب السياسية والرئيس قيس سعيد، الذي بات طرفا محوريا في الأزمة لحسابات خاصة، يتعاملون مع المخاوف والتحذيرات ببرود شديد وكان الصراع يلعب على أرض افتراضية وليس على أرض الواقع.

بعد أن نجحت تونس في تطويق الخطر الصحي لوباء كورونا، في نسخته الأولى، بإجراءات إدارية تقوم على العزل والإغلاق وحملة تضامنية شعبية، فإن الوضع الآن بات أكثر تعقيدا إذا عاد الفايروس إلى الانتشار بسبب الفتح

## سلاح حزب الله هيمن على لبنان وأفقد الشيعة لبنانهم



بهاء العوام  
صحافي سوري

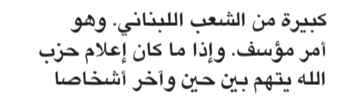
في مسالة برلمانية للحكومة البريطانية، أكد وزير الخزانة أن المملكة المتحدة تنسق مع حلفائها لضمان عدم استفادة حزب الله من قرض متوقع للبنان. لا تريد لندن وواشنطن وعدد من العواصم الأوروبية أن يتدخل الحزب في الأموال التي يحتاجها لبنان للخروج من أزمته المالية. ولذلك ليس مفاجئا أن يكون إقرار صندوق النقد مشروطا باعتبارات سياسية.

### لن تحتاج لندن إلى جهد كبير لتتبع الأنشطة المزعمة للاستقرار في المنطقة واكتشاف أن حصة الأسد فيها تعود إلى إيران وتنفذ عبر أحزاب الله

لا يعد ذلك استغلالا للوضع من أجل الضغط على حزب الله، بقدر ما هو إدراك لحقيقة النفوذ الذي يتمتع به الحزب داخل لبنان، فلا يمكن أن تساعد دولة على تجنب الانهيار إن كانت تخضع لسيطرة دولة تتحكم بكل مفاصلها. ليس خدمة لمشروع وطني، وإنما ولاء لولاية يتباهى زعيم الحزب بالانتماء إليها.

المساعدة الدولية المتوقعة للبنان، لم تكن هي المسألة الوحيدة التي تعرضت لها الحكومة البريطانية مؤخرا بشأن حزب الله. فقد تكثفت تساؤلات البرلمان في هذا الإطار مؤخرا. وكان حذر الحزب وتصنيفه على قوائم الإرهاب في المملكة المتحدة ليس أمرا كافيا. ولا يزال هناك الكثير من العمل لملاحقة هذا التنظيم على المستوى الأوروبي والدولي.

إلى بهم إن كانت هذه المساءلات محمولة على أسباب خفية، أو أنها ترتبط بأجندات سياسية لجهات أجنبية، المهم أنها مشروعة. فحزب الله اللبناني في الأعين البريطانية والأوروبية ليس كتلة سياسية تمارس الديمقراطية في وطن تعيش فيه، وإنما تنظيم يمارس



فاروق يوسف  
كاتب عراقي

حين كانت أطراف سياسية لبنانية عديدة تطالب بنزع حزب الله فإنها كانت تقصد من وراء ذلك حماية لبنان وشعبه من سلاح هو ليس تحت سيطرة الدولة ولا يمكنها التحكم باتجاهاته. ذلك سلاح فالت لا يمكن لأحد التنبؤ باتجاهه التي يمكن أن يوجه إليها والأهداف التي يسعى حاملوه إلى الوصول إليها من خلاله. بل يمكن ذلك المطلب ليهدف إلى إقصاء حزب الله من الحياة السياسية أو حرمان الطائفة الشيعية من مصادر قوتها، بل العكس كان هو المقصود. فمع السلاح لا يمكن لحزب الله أن يقنع الآخرين بأن مكانته في الدولة إنما تعود إلى كفاءته السياسية، كما أن السلاح ليس هو الوسيلة المناسبة لكي تحتل شريحة اجتماعية حيزها الطبيعي المقبول وسط الشرائح الأخرى للمجتمع.

لقد بدا الأمر كما لو أن الشيعة يستقون على الآخرين بسلاح حزب الله. ذلك ليس صحيحا إذا ما عرفنا أن الحزب المذكور قد عمل على تسخير معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، لأجزاء من الطائفة الشيعية، في خدمة مساعيه من أجل إضفاء الطابع العسكري على الطائفة كلها. يمكن القول بوضوح إن ميليشيا مسلحة اختطفت الفقراء والمحرومين من أجل أن يكونوا مادة حربية، التي هي في حقيقتها حرب إيرانية.

الدليل على ذلك أن الجثث القادمة من سوريا لم تكن لبناء العائلات الشيعية الثرية، بل هم أبناء الفقراء الذين صار عليهم إضافة إلى فقرهم أن يحملوا راية الولي الفقيه، وينظروا إلى أخوتهم من الطوائف الأخرى من نقب إيراني. لقد حرمهم استقواؤهم بسلاح حزب الله من لبنانياتهم السوية.

شيعة حزب الله اللبنانيون بنكهة إيرانية. ذلك ما يمكن أن يلقي بظلال من الشك على الولي الوطني لشريحة

## حزب الله بأعين أوروبية

تلازمته وتتابع أنشطته عن كثب. وقد انقضت ذلك العهد الذي كانت تمارس فيه جماعات الإسلام السياسي في أوروبا نشاطها دون محاسبة.

ثمة جانب هام في ملاحقة حزب الله تخفيه مساعلات النواب البريطانيين، ولكن تقصده إجابات الحكومة، وهو الضغط على إيران الدولة الراعية والممولة للحزب. فمن وجهة نظر وزير الخارجية يشكل حذر حزب الله بجميع أشكاله، رسالة واضحة من الحكومة فحاولا باختصار، أن الأنشطة المزعمة للاستقرار في الشرق الأوسط غير مقبولة تماما وتضر بالأمن القومي البريطاني. لن تحتاج لندن والعواصم الأوروبية الأخرى إلى جهد كبير لتتبع الأنشطة المزعمة للاستقرار في المنطقة، واكتشاف أن حصة الأسد فيها تعود إلى إيران. وعندما تتبع سلوك طهران التخريبي والإرهابي تكتشف أن غالبيةه ينفذ عبر أحزاب الله الخمينية. هذا فضلا عن دور كبير لهذه الأحزاب في التخفيف من وطأة الحصار الذي تعيشه إيران في ظل العقوبات الأميركية.

في نهاية الشهر الماضي بعث نواب سابقون وحاليون في البرلمان الأوروبي خطابا إلى وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتل، يحثون فيه المملكة المتحدة على إقناع الاتحاد الأوروبي بوضع حزب الله على قائمة الاتحاد الإرهابية. يتضمن الخطاب اتهامات كثيرة للحزب في جرائم وممارسات تخريبية داخل القارة العجوز وخارجها. قد لا تبدو هذه الاتهامات كافية لتحقيق ما يصبو إليه هؤلاء النواب في الوقت الراهن، ولكن أصواتهم المتزايدة تدل على حقيقة واحدة مفادها أن الأوروبيين باتوا ينظرون إلى أحزاب الله وعاتهم الخمينيين كخصوم وأعداء.



مساعلات نواب البرلمان البريطاني تعكس بوضوح صورة الحزب في الأعين الأوروبية، وهي تطالب الحكومة بتجاوز حذر حزب الله داخليا إلى ملاحقته وفرض العقوبات على من يتعامل معه في الخارج. كما أنهم يحثونها على مزيد من العمل لإصدار قرار بحظر الحزب في كامل أوروبا. فترد وزيرة الداخلية البريطانية بان التعاون وثيق مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الإرهاب. ثلاث دول فقط في القارة العجوز تحظر حزب الله بشكل كامل، هي بريطانيا وألمانيا وهولندا.

يبدو الطريق طويلا نحو قرار أوروبي واحد بشأنه، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الحزب يعيش حياة هائلة في بقية الدول. فعين الرقيب

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk